



PEACE NEGOTIATIONS
POST-CONFLICT CONSTITUTIONS
WAR CRIMES PROSECUTION

TRUTH AND RECONCILIATION COMMISSIONS: CORE ELEMENTS

لجان تقصي الحقائق والمصالحة: العناصر الرئيسية

مذكرة قانونية

إعداد

منظمة القانون الدولي العام ومجموعة السياسة

يونيو 2013

سلجان تقصي الحقائق والمصالحة: العناصر الرئيسية

الملخص التنفيذي

إن الغرض من هذه المذكرة هو تقديم لمحة عامة عن العناصر الأساسية للجان تقصي الحقائق والمصالحة (TRCs). لجان تقصي الحقائق والمصالحة عبارة عن لجان تحقيق مؤقتة ومستقلة أُسِّنت للتحقيق في أنماط انتهاكات حقوق الإنسان، التي وقعت على مدى فترة محددة من الزمن. وتشمل الأنشطة الأساسية للجان تقصي الحقائق والمصالحة البحث والتحقيق في الانتهاكات المزعومة، والإبلاغ عن النتائج المؤقتة، وتقديم توصيات لتعزيز المصالحة، ومنع انتهاكات مشابهة من الوقوع في المستقبل.

وعلى الرغم من أن هناك عددًا من نماذج مختلفة للجان تقصي الحقائق والمصالحة، إلا أن اللجان الناجحة تشترك في عدة عناصر أساسية. تشمل هذه العناصر: (1) تأسيس شرعية اللجنة من خلال التشاور مع الجمهور واختيار راعي، و(2) بلورة ولاية موضوع بشكل صحيح، و(3) اختيار موظفين محايدين ومحترمين، و(4) توفير الموارد والتمويل الكافي، و(5) تحديد أنشطة وسلطات محددة لتمكين اللجنة من إنجاز هدفها، و(6) إعداد تقرير نهائي مع توصيات محددة يمكن التحكم فيها.

تأتي الشرعية والمصادقية من المشاورات مع الجمهور والاختيار المدروس لراعي اللجنة. إن التشاور مع السكان المتضررين والمجتمع المدني لإدراج مخاوفه في ولاية ووظائف وصلاحيات اللجنة يزيد من شرعية اللجنة. كما إن إشراك المجتمع المدني ودعمه القويين يمكن أن يؤثر أيضًا على مدى استمرار الجمهور في دعمه لعمل اللجنة. بالإضافة إلى ذلك، عادةً ما يزيد الكيان الراعي ذي السمعة الجيدة من مصداقية لجنة تقصي الحقائق والمصالحة في مرحلة مبكرة من هذه العملية.

إن التشريع الواضح الذي ينص على ولاية يمكن التحكم فيه ويمكنه أن يسهل تحقيق أهداف اللجنة. كما أن الوفاء بولاية اللجنة يكون أكثر فعاليةً عندما تكون فترة التحقيق واضحة، وعندما يتم تعريف الانتهاكات الخاضعة للتحقيق. قد تقترح الولايات الكافية الفترة الزمنية، التي يمكن فيها للجنة التحقيق في مزاعم وفترات التمديد للسماح بمزيد من التحقيقات.

تم وضع أحكام اختيار أعضاء اللجنة السليمة لضمان ثقة الجمهور في لجنة تقصي الحقائق والمصالحة. ويكون أعضاء اللجنة المثاليين محايدين ومحترمين على حد سواء. قد تسلط أحكام الاختيار المختارة الضوء على الطابع المستقل للجنة وذلك لمنع الاتهامات من التحيز السياسي. علاوةً على ذلك، يمكن للنص على أعضاء اللجنة من النساء على وجه التحديد أن يساعد في تشجيع الضحايا الإناث على تقديم مظالمهن. كما يلعب اختيار الموظفين دورًا حاسمًا في التحقيق الناجح لولاية اللجنة. وغالبًا ما تتطلب اللجنة الفعالة خبراء في مجال حقوق الإنسان، ومحققين، وخبراء قانونيين، وباحثين، وأخصائيين اجتماعيين أو معالجين، و مترجمين، وخبراء في التكنولوجيا.

تُكلف اللجان غالبًا بمسؤوليات تحقيق مهمة تهدف إلى تعزيز الوحدة الوطنية. وبالتالي، فإن تزويد الهيئة بصلاحيات كافية لضمان تعاون الأفراد ذوي الصلة أو للتحقيق في جرائم معينة قد يساعد في التحقيق الفعال لمهام اللجنة وأهدافها. قد تختلف هذه الصلاحيات، ولكنها تشمل عادةً أخذ الشهادات، واقتراح التعويضات، وطلب الوثائق، والوصول إلى جميع المواقع ذات الصلة لإجراء التحقيقات.

إن توفير الموارد الكافية، المالية والمادية على حد سواء، يؤثر في وتيرة ونطاق التحقيقات. وعادةً ما تتطلب التكلفة المالية الكبيرة للتحقيق الشامل خليطاً من التمويل الدولي والوطني. تشمل الموارد المادية المعدات والمرافق موثوق بها، بما في ذلك موقع مركزي للجنة، والنقل لأعضاء اللجنة، ومكاتب لموظفي الدعم، والمعدات التكنولوجية الأساسية، بما في ذلك أجهزة الكمبيوتر والهواتف.

يشجع تشريع لجنة تقصي الحقائق والمصالحة على نشر التقرير النهائي على نطاق واسع، ويتطلب قبول توصيات التنفيذ الخاصة باللجنة، وقد يعزز هذا نجاح لجنة تقصي الحقائق والمصالحة في منع التجاوزات والانتهاكات المماثلة في المستقبل. كما أن نشر التقرير النهائي على نطاق واسع يزود الجمهور بفهم أكبر لتاريخ الدولة الوطني والصراع. في كثير من الحالات، وزعت البلدان إصدارات مختصرة من التقرير أو إصدارات مطبوعة في الصحف اليومية، وذلك للعمل على وصول مجموعة واسعة من المواطنين إلى نتائج اللجنة.

إن الملحق الأول من هذه المذكرة يقدم مزيداً من التفاصيل عن الولاية، والموظفين، والموارد، والمشاركة العامة، والأنشطة والصلاحيات الرئيسية، والتقارير النهائية للجان تقصي الحقائق والمصالحة التي أنشئت في الأرجنتين، وشيلي، وتيمور الشرقية، والسلفادور، وغانا، وغواتيمالا، وليبيريا، والمغرب، ونيبال، وسيراليون، وجنوب أفريقيا، وتونس، وأوغندا.

لجان تقصي الحقائق والمصالحة: العناصر الرئيسية

جدول المحتويات

1	بيان الغرض
1	مقدمة
2	إنشاء الشرعية
2	التشاور مع السكان
3	الرعاية
4	الولاية
5	وضع الأساس القانوني
5	أهداف اللجنة وغاياتها
6	بما في ذلك العدالة كعنصر من الولاية
7	الأفعال قيد التحقيق
9	الفترات الزمنية الخاضعة للتحقيق
10	مدة الولاية
11	الموظفون
11	أعضاء اللجنة
11	طريقة الاختيار
12	أعضاء اللجنة الدوليون
13	فريق الموظفين
14	الموارد
14	التمويل
14	الأجهزة والمنشآت
15	الأنشطة والصلاحيات
15	جمع البيانات
16	البحث والتحليل
16	الصلاحيات
18	التقرير النهائي والتوصيات
19	الخاتمة
21	الملحق الأول: لجان تقصي الحقائق والمصالحة: العناصر الرئيسية

لجان تقصي الحقائق والمصالحة: العناصر الرئيسية

بيان الغرض

إن الغرض من هذه المذكرة هو تقديم لمحة عامة عن العناصر الأساسية للجان تقصي الحقائق والمصالحة.

مقدمة

تُعد لجنة تقصي الحقائق والمصالحة لجنة تحقيق مؤقتة ومستقلة تقوم بالتحقيق والإبلاغ عن أنماط انتهاكات حقوق الإنسان أو القانون الإنساني التي أرتكبت خلال فترات محددة من الزمن. وتتمثل المهمة الرئيسية للجنة تقصي الحقائق والمصالحة في تقديم توصيات لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان التي أرتكبت خلال فترات الصراع ومنع تكرار هذه الانتهاكات في المستقبل.

إن لجان تقصي الحقائق والمصالحة هي عنصر واحد قد تستخدمه الدول عند وضع خطة شاملة للعدالة الانتقالية ما بعد الصراع. تُنشئ الدول هذه اللجان بعد فترة من انتهاكات حقوق الإنسان، وبالتالي فإن البيئة هي مكان يوجد فيها الحد الأدنى من الثقة في المؤسسات الحكومية أو مجموعات معينة من السكان. إن إنشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة قد يكون أداة فعالة لتعزيز المصالحة في مجتمع يتعافى من الصراع عن طريق تسهيل عملية الانتقال من صراع عنيف إلى بناء السلام بعد انتهاء الصراع. وتشتمل لجان تقصي الحقائق والمصالحة في العادة على ولاية لإنشاء سجل لانتهاكات الماضي، التي يمكن أن تساعد في مساءلة الجناة مع توفير منتدى للضحايا لإعادة حساب التجاوزات التي عانوا منها.

توضح ممارسات الدول أن الاختيارات التي قُدمت خلال إنشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة ستؤثر في شرعية اللجنة. وإن التشاور مع السكان المتضررين والمجتمع المدني لإدراج مخاوفه في ولاية ووظائف وصلاحيات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة سيزيد من شرعية اللجنة. وبالمثل، سوف تتأثر شرعية اللجنة بالطرق التي من خلالها تحدد الدولة أو الحكومة الانتقالية رعاية اللجنة، وتحدد ولايةها، وتختار موظفين للعمل فيها، وتوفر الموارد والتمويل الكافي لأنشطتها، وتحدد الأنشطة والصلاحيات الرئيسية للجنة.

إنشاء الشرعية

تأتي الشرعية والمصادقية من المشاورات مع الجمهور والاختيار المدروس لراعي اللجنة. إن التشاور مع السكان المتضررين والمجتمع المدني لإدراج مخاوفه في ولاية ووظائف وصلاحيات اللجنة يزيد من شرعية اللجنة. كما إن إشراك المجتمع المدني ودعمه القويين يمكن أن يؤثر أيضاً على مدى استمرار الجمهور في دعمه لعمل اللجنة. بالإضافة إلى ذلك، عادةً ما يزيد الكيان الراعي ذي السمعة الجيدة من مصداقية لجنة تقصي الحقائق والمصالحة في مرحلة مبكرة من هذه العملية.

التشاور مع السكان

توضح ممارسة الدولة أن لجان تقصي الحقائق والمصالحة الناجحة تعكس المخاوف الأساسية للضحايا والأفراد المتضررين الآخرين. وتتطلب هذه العملية في الغالب توفير منتدى للضحايا للتعبير عن مطالبهم مع بناء الأساس لتحقيق المصالحة الوطنية، والسلام، وإعادة الإعمار في الوقت نفسه. إن التماس إشراك الجمهور في عملية إنشاء لجنة أو توفير آلية لإشراك الجمهور من المراحل الأولى قد ثبت أنه ذو أهمية حاسمة لنجاح لجنة تقصي الحقائق والمصالحة في تحقيق هذه الأهداف، لأن الجمهور لديه صوت في لجنة تقصي الحقائق والمصالحة، وبالتالي يراها مشروعاً. وسيقوم اضعو تشريعات لجنة تقصي الحقائق بشكل مثالي بتوعية مكثفة وجمع مدخلات من قطاعات متنوعة من المجتمع المدني قبل تحديد اختصاصات اللجنة. يمكن لإجراء مشاورات عامة واسعة النطاق توفير نظرة ثاقبة على الإرادة الوطنية لإنشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة، والمخاوف التي قد يعاني منها السكان المتضررين بشأن تنفيذها، والغرض العام من لجنة تقصي الحقائق والمصالحة.

يجوز للدول، التي تختار إنشاء لجان تقصي الحقائق والمصالحة، الانخراط في المشاورات العامة من خلال ورش العمل، والندوات، والمنتديات المفتوحة. كما أن آليات التعليقات والموارد التعليمية تزيد من فهم الحكومة لاحتياجات المجتمع. ويمكن للمنتديات المفتوحة أن توفر فرصاً للنقاش والتعليق بشأن تنفيذ لجنة تقصي الحقائق والمصالحة، كما تجلى ذلك في ليبيريا. وافقت السلطة التشريعية في ليبيريا على قانون إنشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة في يونيو 2005. وجاء هذا النص نتيجة لعملية طويلة من التشاور، الذي يعتبر حقيقياً بوجه عام، بين الحكومة والمجتمع المدني من خلال ورش العمل، والدورات التدريبية، والحلقات الدراسية، والاجتماعات. وبدأت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا عملية التوعية مع عدد من منظمات المجتمع المدني بعد محاولة أولية من رئيس الحكومة الانتقالية في ليبيريا لتشكيل لجنة من جانب واحد. تلت عملية التوعية التي قامت بها بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا توصيات المجتمع المدني بعقد اجتماعات فنية، وجمعت خبرات المنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية الليبيرية، والمجتمع المدني. في ختام جهد التوعية الاستشاري هذا، تم عقد مؤتمر لمدة ثلاثة أيام اجتمع خلاله هؤلاء الخبراء مع أصحاب المصلحة الليبيريين لتبادل الآراء حول أفضل السبل لتنسيق جميع مراحل عملية لجنة تقصي الحقائق والمصالحة. وقدمت هذه الأنشطة أساساً للمرحلة المقبلة من هذه العملية - جهد تشريعي لمدة أسبوعين من قبل ليبيريين انتجوا في نهاية المطاف مشروع القانون، الذي سيصبح قانون لجنة تقصي الحقائق والمصالحة.

الرعاية

تتم في العادة رعاية لجان تقصي الحقائق والمصالحة من قبل حكومة دولة أو منظمة دولية أو مجموعة المجتمع المدني. ويرعى أحد الكيانات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة، عندما يدعم هذا الكيان إنشاء وتشغيل لجنة تقصي الحقائق والمصالحة، على سبيل المثال، من خلال إعارة اسم الكيان أو السمعة أو النية الحسنة لجنة تقصي الحقائق والمصالحة أو من خلال المساهمة بالمال أو الخبرة أو الموارد الأخرى للجنة تقصي الحقائق والمصالحة. قد يُسهم اختيار الراعي المناسب في نجاح لجنة تقصي الحقائق والمصالحة عن طريق عزو المصادقية إلى لجنة تقصي الحقائق والمصالحة في مرحلة مبكرة، وضمان إمداد ثابت من الموارد للجنة تقصي الحقائق والمصالحة.

إن سمعة راعي لجنة تقصي الحقائق والمصالحة هي المفتاح الرئيسي لإنشاء شرعية ومصادقية لجنة تقصي الحقائق والمصالحة. تُنشئ المراسيم الرئاسية لجان تقصي الحقائق والمصالحة في أغلب الأحيان. ومع ذلك، إذا لم يكن الرئيس يحظى بتأييد واسع النطاق، فمن الضروري مشاركة المنظمات الأخرى، مثل الأمم المتحدة و/أو منظمة غير حكومية محلية في عملية الرعاية. ويمكن للمنظمات العاملة محلياً على وجه

الخصوص تحقيق مصداقية اللجنة عن طريق تمكينها من عكس احتياجات المجتمعات المحلية وبضمان درجة من الألفة السياسية. في السلفادور، كان من الأنسب للأمم المتحدة، وحكومة السلفادور، وقوات المعارضة من جبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني (FMLN) المشاركة في رعاية لجنة تقصي الحقائق معاً. وكانت الحكومة وجبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني طرفين في اتفاقيات السلام المكسيكية، ومنحت هذه المشاركة في الرعاية درجة من المصداقية للجنة في ما يتعلق بأجزاء معينة من السكان. سمحت رعاية الأمم المتحدة للجنة بتلقي الخبرة والإرشاد من جانب المجتمع الدولي، وزودت اللجنة بمزيد من المصداقية.

في جنوب أفريقيا، تولى رئيس الجمهورية والبرلمان معاً رعاية إنشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة. ودفع الرئيس لتقديم مشروع قانون لإنشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة، وتولى دوراً مهماً في إنشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة على النحو المبين في القانون، على سبيل المثال، من خلال تعيين أو إقالة أعضاء اللجنة. وفي الوقت نفسه، ناقش البرلمان مشروع القانون وسنه كقانون. ومنح قانون تعزيز الوحدة الوطنية والمصالحة لعام 1995 الناتج والذي تم وضعه برعاية مزدوجة سلطة أكبر للجنة.

الولاية

توضح ولاية لجنة تقصي الحقائق والمصالحة غايات وأهداف هذه اللجنة، وتعين الانتهاكات والفترة الزمنية الخاضعة للتحقيق، وتحدد إطاراً زمنياً لإنجاز عمل اللجنة. وتتم عادةً مراعاة عدد من العوامل في تحديد كيفية التعبير عن ولاية لجنة تقصي الحقائق والمصالحة. إن الوضع الذي يعزز إنشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة، والموارد المتاحة لها، ودولة الحكومة، والمناخ السياسي كلها أمور ستلعب دوراً في صياغة الولاية.

وضع الأساس القانوني

يتم النص على ولاية لجنة تقصي الحقائق والمصالحة عادةً في جزء من تشريع أو اتفاقية سلام أو مرسوم تنفيذي. وقد يكون التشريع الإضافي ضرورياً للتوسع في شرح الولاية. في سيراليون وليبيريا، تحدد اتفاقيات السلام ولايات اللجان. واستُكملت اتفاقيات السلام بتشريع يحدد الكيفية التي سيتم بها تنفيذ مهام اللجان وتحديد أهدافها. تم إنشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة في جنوب أفريقيا من خلال التشريعات، وقانون تعزيز الوحدة الوطنية والمصالحة، الذي أقره برلمان جنوب أفريقيا، وتم التوقيع عليه في قانون من قبل الرئيس نيلسون مانديلا في عام 1995. تأسست لجنة تقصي الحقائق والمصالحة في شيلي بمرسوم جمهوري تمت الموافقة عليه في وقت لاحق من قبل وزيرين تنفيذيين. وقد أصدر رئيس هندوراس بالمثل مرسوماً رئاسياً لإنشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة في هندوراس. كما أنشأت الجزائر لجنة تقصي الحقائق والمصالحة الخاصة بها بموجب مرسوم رئاسي.

أهداف اللجنة وغاياتها

تحدد بداية النص التي تنشئ لجنة تقصي الحقائق والمصالحة أهداف وغايات هذه اللجنة. وإن الولاية تحدد بشكل صريح أهداف لجنة تقصي الحقائق والمصالحة يمكنها توجيه عمل هذه اللجنة وتوضيح الغرض منها للجمهور. إن أحد الأهداف المشتركة للجان تقصي الحقائق والمصالحة هو توضيح الأسباب والآثار الرئيسية للعنف وانتهاكات حقوق الإنسان في الماضي وتقديم توصيات لمنع مثل هذه الأحداث من التكرار. كما يحاول تشريع لجنة تقصي الحقائق والمصالحة عادةً تعزيز المصالحة الوطنية، والعلاج، والوحدة.

في شيلي وجنوب أفريقيا، حدد التشريع الذي ينشئ لجان تقصي الحقائق والمصالحة ذات الصلة هدف هذه اللجان وهو المصالحة الوطنية. وحدد قانون إنشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة في تيمور الشرقية المحدد تسعة أهداف منفصلة، من بينها التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي تقع أثناء الصراع السياسي، مما يؤدي إلى تحديد العوامل المؤدية إلى الانتهاكات، وتحديد الممارسات لمنع تكرار الانتهاكات، وإحالة الانتهاكات إلى مدعي عام، واستعادة كرامة الضحايا. في غواتيمالا، حددت اتفاقية السلام، التي تنشئ لجنة تقصي الحقائق والمصالحة ولجنة التوضيح التاريخي، الهدف من "المساعدة على إرساء أسس التعايش السلمي واحترام حقوق الإنسان بين أبناء غواتيمالا". في جمهورية الكونغو الديمقراطية، شملت الأهداف المعلنة في التشريع المصرح به دعم العملية الانتقالية للحكومة، والتوسط في ومنع الصراع الجاري بين المجتمعات، وتضميد الجراح، واستعادة الثقة المتبادلة بين الشعب الكونغولي.

تضمين العدالة كعنصر من الولاية

في بعض الحالات، قد تُعرف لجنة تقصي الحقائق والمصالحة باسم "لجنة تقصي الحقائق والعدالة والمصالحة". وفي هذه الحالات، يشير اسم اللجنة إلى الرغبة ليس فقط في التوصل إلى الحقيقة ليعرفها المجتمع من أجل إنجاز المصالحة، بل وتقديم المنتهكين إلى العدالة. في الواقع، يمكن استخدام لجنة تقصي الحقائق والمصالحة كوسيلة لتقديم الجناة إلى العدالة من خلال جمع أدلة الانتهاكات الجسيمة وإحالة الانتهاكات الخطيرة إلى المحاكم أو إقامة علاقات مع المحققين الجنائيين. وعلى الرغم من أن العديد من الحكومات الانتقالية ترغب في ترك تهديد العدالة من أجل تشجيع المزيد من المشاركين وبخاصة المجرمين على القدوم وتقديم الشهادة، إلا أن لجان تقصي الحقائق والمصالحة يمكنها أن تكون محفلاً مفيداً لتحديد أولئك، الذين ارتكبوا انتهاكات خطيرة للقانون الدولي، بحيث يمكن محاكمتهم في مكان آخر.

في كينيا، تمتعت لجنة تقصي الحقائق والعدالة والمصالحة (TJRC) بصلاحيات التوصية بالمحاكمات واقتراح التعويضات للضحايا، على الرغم من أنه لا يمكنها تطبيق هذه التوصيات كما أن لجنة تقصي الحقائق والمصالحة تمتعت بسلطة التوصية بوسيلة أخرى لاستعادة السلام والامتثال لحقوق الإنسان، فضلاً عن التوصية بعفو مشروط للجناة. وقد ترفض لجنة تقصي الحقائق والعدالة والمصالحة العفو عن المتقدمين الذين كانوا بالفعل يخضعون لإجراءات جنائية أو في السجن. ومع ذلك، اتخذ عنصر "العدالة" في لجنة تقصي الحقائق والعدالة والمصالحة في كينيا شكل التعويضات للضحايا، بدلاً من فرض العقوبات على المخالفين. إن المعلومات التي تم جمعها من قبل لجنة تقصي الحقائق والمصالحة في الأرجنتين، وتشاد، وسري لانكا أدت في نهاية المطاف إلى مقاضاة المخالفين، وأنشأت العديد من لجان تقصي الحقائق والمصالحة الأخرى العلاقات مع مكاتب الادعاء العام أو قدمت المعلومات، التي يمكن أن تُستخدم لمقاضاة الجناة في المحاكم الجنائية.

الأفعال قيد التحقيق

كما تحدد ولاية لجنة تقصي الحقائق والمصالحة الأفعال التي تقوم اللجنة بالتحقيق فيها. يركز تشريع إنشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة عادةً على التحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، مثل التعذيب، والاعتصاف، والاعتقال التعسفي لفترات طويلة، وحالات الاختفاء، وغيرها من أشكال المعاملة اللاإنسانية، والقتل. ولذلك، عند الاقتضاء، يمكن لواضعي تشريع لجنة تقصي الحقائق والمصالحة أيضاً أن يوفرُوا نطاقاً واسعاً لهذه اللجنة في ما يتعلق بالجرائم المخولة بالتحقيق فيها. في السلفادور، صرح واضعو التشريع للجنة تقصي الحقائق والمصالحة بالتحقيق في "أعمال العنف الخطيرة"، لكنه لم يحدد جرائم معينة.

في بعض الحالات، يختار واضعو تشريع لجنة تقصي الحقائق والمصالحة وضع ولاية لجنة تقصي الحقائق والمصالحة للرد على الانتهاكات المحددة التي وقعت في تلك الدولة، مثل جرائم الملكية أو القضايا المتعلقة بالحصول على الموارد الطبيعية. على سبيل المثال، في غانا، تضمنت اختصاصات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة "القتل، والاختطاف، والاختفاء، والاحتجاز، والتعذيب، وسوء المعاملة، والاستيلاء على الممتلكات". في ليبيريا، دعا تشريع لجنة تقصي الحقائق والمصالحة هذه اللجنة للتحقيق في "الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي، فضلاً عن التجاوزات". وشملت هذه الانتهاكات، على سبيل المثال لا الحصر، المذابح، وحالات الاعتصاف، والقتل، والقتل خارج نطاق القضاء، و"الجرائم الاقتصادية، مثل استغلال الموارد الطبيعية أو العامة لإدامة الصراع المسلح". وكانت هذه الولاية ذات صلة لا سيما في ليبيريا في ظل الصراع من أجل السيطرة على مناجم الماس.

قد يؤدي الحد من ولاية اللجنة إلى تقييد قدرتها على التحقيق الكامل في الجرائم المتعلقة بالصراع. وقد يؤدي هذه بدوره إلى إنشاء لجان إزدواجية. في شيلي، على سبيل المثال، شمل المرسوم التنفيذي لإنشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة الوطنية، المعروفة أيضاً باسم لجنة ريتيغ، ضمن ولاية اللجنة فقط انتهاكات القانون الإنساني الدولي التي تؤدي إلى الوفاة. استبعدت هذه الولاية الانتهاكات الأخرى، مثل التعذيب أو الاعتقال التعسفي لفترات طويلة. أدى هذا الاستبعاد إلى احتياج شيلي إلى إنشاء لجنة إضافية ومنفصلة بعد سنوات للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان التي لم يتم التحقيق فيها من البداية من قبل أول لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة الخاصة بها.

لتجنب منع لجنة تقصي الحقائق والمصالحة عن غير قصد من التحقيق في بعض التجاوزات، قد يختار واضعو تشريعات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة القانون الدولي كمصدر مرجعي لتحديد انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني. في تيمور الشرقية، تنشئ لائحة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية لجنة للاستقبال وتقصي الحقائق والمصالحة والمُشار إليها بالعديد من الصكوك الدولية التي تُعرف بشكل جماعي باسم "القانون الإنساني الدولي". ومن خلال الحفاظ على تعريف واسع للانتهاكات، يمكن للجنة جمع المعلومات بحرية أكبر مما سيكون عليه الحال، إذا أمكن فقط التحقيق في أنواع معينة من الجرائم.

الفترات الزمنية الخاضعة للتحقيق

تحدد تشريعات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة فترة زمنية محددة تستطيع خلالها التحقيق في الانتهاكات والتجاوزات التي وقعت. وقد تبدأ الفترة الزمنية الخاصة بالتحقيق وتنتهي في تاريخ محدد أو تاريخ غير محدد، مثل عندما يبدأ الصراع وحتى ينتهي. ويتيح التاريخ غير المحدد لأعضاء اللجنة إمكانية

تحديد بداية ونهاية الفترة الخاضعة للتحقيق. نص المرسوم الملكي، الذي أنشأ لجنة تقصي الحقائق والمصالحة المغربية، على أن اللجنة ستحقق في انتهاكات حقوق الإنسان "التي وقعت في الماضي" فقط. في الممارسة العملية، حققت لجنة تقصي الحقائق والمصالحة المغربية في حالات انتهاك حقوق الإنسان التي وقعت خلال السنوات 1956-1999.

نص قانون إنشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على أن اللجنة تغطي الجرائم السياسية وانتهاكات حقوق الإنسان، التي وقعت في الفترة من 1960 حتى "نهاية الفترة الانتقالية"، وهو موعد يتم تحديده في المستقبل. وفي كينيا، نص قانون لجنة تقصي الحقائق والعدالة والمصالحة على أن اللجنة سيكون لها اختصاصاً قضائياً على انتهاكات حقوق الإنسان بدءاً من الاستقلال في عام 1963 إلى فبراير 2008. ويمكن أيضاً أن يشار إلى فترة زمنية عامة، مع ترك التفاصيل الدقيقة لتحدها اللجنة. على سبيل المثال، كلفت التشريعات التمكينية في السلفادور لجنة تقصي الحقائق والمصالحة بالتحقيق في الانتهاكات التي وقعت "منذ عام 1980" حتى توقيع اتفاقية السلام التي تنص على هذه اللجنة. وللحفاظ على النزاهة، غالباً ما تنتهي الفترة الزمنية المحددة في تشريعات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة قبل أن تبدأ هذه اللجنة عملها.

إن معظم وثائق إنشاء لجان تقصي الحقائق والمصالحة تدعو إلى التحقيق لفترة زمنية مستمرة. قد يؤدي ترك فواصل زمنية بين فترات التحقيق إلى خلق تحقيق ناقص أو تصور تحيز، إذا كان يبدو أن اللجنة تركز فقط على الاعتداءات التي يرتكبها أحد أطراف الصراع. وقصر قانون لجنة تقصي الحقائق والمصالحة في غانا من البداية التحقيقات على ثلاث فترات زمنية مختلفة غير متتالية بين عامي 1966 و1993، مما يترك فواصل زمنية بين هذه الفترات الثلاث. احتج الجمهور وجماعات المجتمع المدني على هذه الفواصل الزمنية، مما دفع واضعي التشريعات إلى تغيير القانون، بحيث يمكن أن تشمل التحقيقات الأحداث التي وقعت خلال الفترة المحددة.

مدة الولاية

إن لجان تقصي الحقائق والمصالحة عبارة عن كيانات مؤقتة. وقد يقوم واضعو تشريعات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة بتضمين إما تواريخ بداية ونهاية أو تحديد تواريخ مرنة تسمح بحالات تمديد. تتمثل ممارسة الدولة الشائعة في تحديد الإطار الزمني للإنجاز للجنة تقصي الحقائق والمصالحة مع حالات تمديد اختيارية لمدة ستة أشهر. على سبيل المثال، حدد قانون لجنة تقصي الحقائق والمصالحة في سيراليون إطاراً زمنياً اختيارياً للإنجاز، بالإضافة إلى تمديد اختياري لمدة ستة أشهر، وذلك في حالة وجود سبب وجيه أمام رئيس سيراليون للقيام بذلك. في تيمور الشرقية، دعت اللائحة التي أنشأت لجنة الاستقبال وتقصي الحقائق والمصالحة لتحديد إطار زمني للإنجاز يُقدَّر بأربعة وعشرين شهراً، بالإضافة إلى تمديد تقديري محتمل.

عادةً ما يتم تحديد الإطار الزمني للإنجاز الخاص بلجنة تقصي الحقائق والمصالحة، مع وضع الولاية العامة للجنة في الاعتبار. وإذا كان لدى اللجنة العديد من الانتهاكات للتحقيق في فترة زمنية قصيرة جداً، فإنه قد لا تكون قادرة على الوفاء بولايتها بنجاح وتحقيق جميع أهدافها. في غواتيمالا، قصر تشريع لجنة تقصي الحقائق والمصالحة على عمليات هذه اللجنة لمدة ستة أشهر. واشتكى أعضاء اللجنة من أن فترة الستة أشهر لم تكن كافية لإنجاز ولايتهم الواسعة بشكل فعال. على الرغم من فترات الإنجاز القصيرة جداً قد

تكون قيودًا زمنية محدودة قد تساعد أيضًا على منع لجنة تقصي الحقائق والمصالحة من الشروع عن ولايتها أو فقدان الزخم السياسي أو دعم الميزانية.

الموظفون

كما ستحتاج الحكومة، التي تنشئ لجنة تقصي الحقائق والمصالحة، إلى أن تحدد من البداية منهجية اختيار أعضاء اللجنة والموظفين. وتؤثر الطريقة التي يتم بها اختيار موظفي لجنة تقصي الحقائق والمصالحة في التصورات العامة للجنة، فضلاً عن النتائج التي توصلت إليها اللجنة في نهاية المطاف. تشمل العوامل المعتبرة الخلفيات الديموغرافية والسياسية المطلوبة لأعضاء اللجنة وموظفيها، وإدراج الأعضاء الدوليين، وأنواع الخبرة المطلوبة.

أعضاء اللجنة

يكون لأعضاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة تأثيرًا كبيرًا في التوصيات التي تصدرها لجنة تقصي الحقائق والمصالحة. وتشكل ثقة الجمهور في أعضاء اللجنة غالبًا شرعية عمل لجنة تقصي الحقائق والمصالحة. إن إدراج الأعضاء الذين يحظون باحترام واسع من المجتمع وأعضاء محايدين مقبولين عمومًا من جانب المجتمع الدولي يمكن أن يزيد من ثقة الجمهور في اللجنة. وسيحدد السياق والظروف في كل دولة ما إذا كان من المناسب أن تشمل مفوضين دوليين.

طرق الاختيار

يجوز لرئيس الدولة أو هيئة دولية أو لجنة اختيار مستقلة تعيين مفوضي لجنة تقصي الحقائق والمصالحة. وفي غانا، والأرجنتين، قام الرئيس بتعيين أعضاء اللجنة. وفي غواتيمالا، اختار الأمين العام للأمم المتحدة رئيس اللجنة. في ليبيريا، عينت الحكومة لجنة مستقلة تتألف من أعضاء الأحزاب السياسية، وممثلي المجتمع المدني، وممثلين عن الأمم المتحدة، والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) لتعيين أعضاء اللجنة. وترأس ممثل إيكواس لجنة الاختيار، التي فحصت المرشحين وفقًا لمعايير محددة للاستقلال والسلامة الشخصية والتنوع. ثم حضر أعضاء اللجنة المختارين جلسات الاستماع للتأكد قبل السلطة التشريعية.

كما قد يؤدي التشاور مع الجمهور والمجموعات المتأثرة إلى تحسن كبير في عملية التوظيف. تكون اللجان على الأرجح عرضة لحشد الدعم الشعبي والمصادقية، حيث يرى الجمهور أن عملية الاختيار تتميز بالمشاركة والشفافية. إذا كان المجتمع يحترم ويقبل أعضاء اللجنة، فمن المرجح للجنة تقصي الحقائق والمصالحة أن تتمكن من الوفاء بولايتها، في حين إن فشل أعضاء اللجنة في الحفاظ على ثقة الجمهور سوف يقوض قدرة لجنة تقصي الحقائق والمصالحة على الوفاء بولايتها. على سبيل المثال، في كينيا، أدى الافتقار إلى الثقة في رئيس لجنة تقصي الحقائق والعدالة والمصالحة إلى انعدام الثقة في اللجنة والدعوة إلى إقالة الرئيس، مما اضطره إلى التنحي في نهاية المطاف. وفي ليبيريا، أدت التوترات بين أعضاء اللجنة والأعضاء الدوليين في التشاور بشأن لجنة تقصي الحقائق والمصالحة إلى نقص الثقة في لجنة تقصي الحقائق والمصالحة محليًا ودوليًا على حد سواء.

أعضاء اللجنة الدوليين

في بعض الحالات، تقتصر عضوية اللجنة بشكل حصري على المواطنين في تلك الدولة. إن جميع أعضاء اللجنة الذين تم اختيارهم في غانا، على الرغم من اختيارهم من مجموعة متنوعة من المهن والمجتمعات، غانيون. ومع ذلك، انتقد أفراد الجمهور الرئيس الغاني ومستشاريه في مجلس الدولة لتجاهلهم نصيحة من ممثلي المجتمع المدني قبل اختيار أعضاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة. في حالات أخرى، يكون من المناسب للجنة تقصي الحقائق والمصالحة الحد بشكل كبير من عدد المفوضين الدوليين. على سبيل المثال، في جنوب أفريقيا، أعلن قانون لجنة تقصي الحقائق والمصالحة أنه يمكن تعيين اثنين فقط من الأجانب من بين 17 منصباً لأعضاء اللجنة. في حالات أخرى، حيث قد يجد السكان من الصعب استيعاب مواطن محلي كمواطن محايد أو حيث تحتاج لجنة تقصي الحقائق والمصالحة إلى خبراء قانونيين أو فنيين محددتين، فقد يكون من الأفضل توفير عدد أكبر من الأعضاء الدوليين. لهذه الأسباب، فإن الأمم المتحدة لم تعين أي سلفادوري ليكون عضواً أو موظفاً في لجنة تقصي الحقائق في السلفادور.

فريق الموظفين

قد يشمل فريق موظفي لجنة تقصي الحقائق والمصالحة مجموعة متنوعة من الأفراد مع مجموعات من المهارات المحددة. ومثلما هو الحال مع أعضاء اللجنة، يجوز لرئيس الدولة أو هيئة دولية أو لجنة اختيار مستقلة تعيين أعضاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة. وقد يشمل فريق الموظفين خبراء في حقوق الإنسان أو محققين أو خبراء قانونيين أو باحثين أو معالجين أو أخصائيين اجتماعيين، ومرجمين، ومتخصصين في الكمبيوتر، وخبراء إداريين، ومديري قواعد البيانات، وموظفي إدخال البيانات والكتابة، والدعم التكنولوجي، وخبراء الشؤون العامة، وأفراد الأمن، وأخصائيي الطب الشرعي. مثلما هو الحال في أعضاء اللجنة، قد يكون موظفي لجنة تقصي الحقائق والمصالحة محلبيين أو دوليين. كما قد تتطلب بعض مناصب الموظفين، مثل أولئك الذين يُديرون قاعدة البيانات أو أولئك الذين تم تعيينهم لاتخاذ أقوال الضحايا تدريباً متخصصاً. وقد يختلف عدد الموظفين تبعاً لنوع العمل الذي تشارك فيه اللجنة والإطار الزمني الذي تحتاج خلاله إلى إجراء أنشطتها. وينص تشريع لجنة تقصي الحقائق والمصالحة عادةً على أن أعضاء اللجنة سيتخذون قرارات التوظيف. قد يشجع تشريع إنشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة أعضاء اللجنة على النظر بشكل كامل في احتياجاتها من الموظفين ومواردها قبل بدء عملها.

في غواتيمالا، يتراوح عدد الموظفين، الذين يشكلون لجنة التوضيح التاريخي، ما بين 100-200 موظف خلال عمل اللجنة ويضمون غواتيماليين ودوليين. في السلفادور، كان الموظفين دوليين بالكامل بسبب مخاوف من تعرض المواطنين العاملين في لجنة تقصي الحقائق والمصالحة للتهديد على أساس عملهم. وحظر تشريع إنشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة في ليبيريا على لجنة تقصي الحقائق والمصالحة توظيف الأفراد الذين كانوا "معروفين بأنهم أو يُنظر إليهم على أنهم منتهكون لحقوق الإنسان"، وتطلب من هذه اللجنة إشراك المرأة في جميع مستويات موظفي اللجنة. لضمان وجود المرأة في اللجنة، اشترط قانون التشريع في ليبيريا ألا يقل تمثيل المرأة عن أربعة من بين تسعة أعضاء في اللجنة.

الموارد

سيؤثر توفر الموارد في وتيرة ونطاق التحقيقات التي تُجريها لجان تقصي الحقائق والمصالحة. وإذا كانت الموارد محدودة، فإن نطاق التحقيق سيكون محدوداً، مما يؤدي إلى الحد من شرعية وصلة اللجنة.

التمويل

تلعب الموارد المالية دورًا كبيرًا في فعالية ونجاح لجنة تقصي الحقائق، لأن نقص التمويل قد يؤدي إلى تفويض تطبيق ولاية اللجنة. ولذلك، من الشائع بالنسبة إلى البلدان البحث عن مصادر دولية لتلبية الاحتياجات المالية للجنة. تستخدم لجنة تقصي الحقائق والمصالحة في غواتيمالا مجموعة من الأموال الحكومية والدولية. وفي السلفادور، قامت الأمم المتحدة بتوفير جميع الأموال للجنة تقصي الحقائق والمصالحة. ومولت الحكومة لجنة تقصي الحقائق والمصالحة في جنوب أفريقيا، بينما حصلت لجنة تقصي الحقائق والمصالحة في سيراليون على مجموعة من الأموال والتبرعات الحكومية من "الحكومات الأجنبية، والمنظمات الحكومية الدولية، والمؤسسات، والمؤسسات غير الحكومية". وفي شيلي، لم يتم دفع الأجور لأعضاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة، وتم التعاقد مع موظفي الأمانة العامة من قبل الحكومة عندما دعت الحاجة إلى ذلك. لاحظت بعض الدول، مثل جنوب أفريقيا أن التمويل غير الكافي قد أثر بشكل كبير في حجم التحقيقات، التي تقوم بها لجنة تقصي الحقائق والمصالحة.

الأجهزة والمنشآت

مثل التمويل المالي، من الممكن أن يؤثر أيضًا توفر المنشآت والأجهزة في شرعية ونجاح لجنة تقصي الحقائق والمصالحة. وقد يتطلب موقع اللجنة، وعدد المكاتب المتاحة، وخدمات نقل الموظفين واللجنة، وأجهزة الاتصال، مثل الهواتف وأجهزة الكمبيوتر دعم ومشاركة الوزارات الحكومية أو المنظمات غير الحكومية. في الأرجنتين، تم تزويد اللجنة الوطنية المعنية بالأشخاص المختفين بمقرات مركزية في المجمع الثقافي سان مارتين، إلى جانب توفير مناطق توسعة إذا لزم الأمر. كما امتلكت اللجنة قدرات النقل، التي أتاحت لها السفر على نطاق واسع، وتلقت مساعدة من وزارة الخارجية والعديد من السفارات لتحصيل الشهادة من الأشخاص المنفيين.

الأنشطة والصلاحيات

يسرد تشريع لجنة تقصي الحقائق والمصالحة في الغالب الأنشطة التي ستضطلع بها هذه اللجنة. وتشمل هذه الأنشطة عادةً جمع البيانات، والتحقيق والبحث عن الحقائق، وصياغة التقرير النهائي الذي يحدد توصيات محددة للتحرك نحو المصالحة الوطنية. كما أن تشريعات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة تسرد عادةً الصلاحيات الممنوحة لهذه اللجنة من أجل إنجاز هذه الأنشطة وتحقيق أهدافها وغاياتها الأوسع نطاقًا.

جمع البيانات

يجوز لقانون إنشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة تحديد قائمة بالأنشطة التي يمكن القيام بها لجمع البيانات. وقد يشمل هذا الحصول على شهادات من الضحايا والشهود والجناة، وغيرهم من الأفراد المعنيين، وعقد جلسات استماع عامة أو خاصة، وإجراء بعثات لتقصي الحقائق، ومراجعة وثائق محددة أو سرية. على سبيل المثال، في سيراليون، صرح تشريع إنشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة للجنة بالاضطلاع بالتحقيقات، وإجراء البحوث، وعقد جلسات العامة والخاصة على حد سواء مع ضحايا والمقاتلين السابقين، وأخذ الشهادات الفردية. وبدلاً من ذلك، قد تشمل تشريعات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة حكمًا واسعًا يخول اللجنة أداء أي أنشطة ضرورية لكشف الحقيقة. في هذا الصدد، نصت تشريعات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة في ليبيريا على أن "لجنة تقصي الحقائق والمصالحة يجب أن تتمتع بهذه المهام والصلاحيات وتمارسها في يتعلق بتنفيذ ولايتها".

البحث والتحليل

من أجل إنشاء سجل تاريخي دقيق للأحداث، قد تحتاج لجنة إلى إجراء بحوث مستقلة إضافية للتحقق من المعلومات التي تم جمعها. ويجوز للجنة تقصي الحقائق والمصالحة الدعوة إلى إنشاء نظام إدارة البيانات لمساعدة اللجنة في البحث والتحليل أو التعاون مع منظمة دولية تحتفظ بالخبرة في إدارة بيانات مشابهة. على سبيل المثال، تعاونت لجنة الاستقبال وتقصي الحقائق والمصالحة في تيمور الشرقية مع مجموعة تحليل بيانات حقوق الإنسان من أجل إنشاء عمليات إدارة المعلومات وتوجيه التحليل الإحصائي للجنة.

الصلاحيات

تنص تشريعات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة عادةً على ولاية الصلاحيات اللازمة لتحقيق أهدافها وغاياتها. وإن النص على صلاحيات معينة يتيح للجنة إمكانية العمل بفعالية، خاصةً في الدول التي تكون فيها الحكومة مترددة في التعاون أو في حالة ظهور عقبات أخرى مماثلة تعوق عمل اللجنة. ويمكن أن تشمل هذه الصلاحيات سلطة القيام بزيارات في الموقع أو الوصول إلى المستندات أو حماية الشهود أو منح العفو أو فرض عقوبات أو غرامات على أولئك الذين يتدخلون مع عمل لجنة تقصي الحقائق والمصالحة. وتعتمد الصلاحيات التي يوفرها تشريع لجنة تقصي الحقائق والمصالحة بشكل كبير على الصراع، والمخالفات والانتهاكات المرتكبة، والموارد المتوفرة للجنة.

قد تحتاج لجنة تقصي الحقائق والمصالحة إلى إصدار استدعاء أو استدعاءات لمناقشة المخالفات الماضية بشكل فعال. قد يكون من المفيد بشكل خاص للجان تقصي الحقائق والمصالحة التحقيق مع المسؤولين الحكوميين أو الجناة غير المتعاونين للتمتع بقدرة الإلزام على الحضور وتعاون الشهود. امتلكت لجان تقصي الحقائق والمصالحة في ليبيريا، وسيراليون، وجنوب أفريقيا سلطة إجبار الشهود للإدلاء بشهادتهم والمنظمات بتسليم الوثائق. في غواتيمالا، لم تمنح التشريعات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة سلطة الإلزام على التعاون. ونتيجة لذلك، عجزت اللجنة عن تأمين مشاركة العديد من الجناة.

كما يشجع قانون لجنة تقصي الحقائق والمصالحة هذه اللجنة على أن تكون حساسة في ممارسة صلاحياتها، لا سيما في حالة انعدام ثقة الضحايا في اللجنة أو رهبتهم من فكرة الإدلاء بالشهادة. قد يؤدي إقناع ضحية غير راغبة في الإدلاء بالشهادة إلى الإضرار بالمصالحة على المدى الطويل. إن تكليف إشراك الأخصائيين الاجتماعيين أو المستشارين قد يساعد أعضاء اللجنة على الحفاظ على الاحساس باحتياجات وحقوق الضحايا في ممارسة صلاحيات التحقيق الخاص بها. كما يمكن للتشريع ولاية لجنة تقصي الحقائق والمصالحة بتوفير حماية الشهود بحيث يستطيع الشاهد المتردد من الإدلاء بشهادته دون خوف من التهيب أو الانتقام.

يتمثل القرار الرئيسي في عملية تقصي الحقائق والمصالحة في منح العفو لمنتهكي حقوق الإنسان في مقابل تقارير صادقة من عدمه. كما يجوز لأطراف الصراع عدم الموافقة على مفاوضات السلام، ما لم تمنحهم لجنة تقصي الحقائق والمصالحة شكلاً من أشكال العفو. وقد ينص تشريع لجنة تقصي الحقائق

والمصالحة على ثلاثة أنواع من العفو: العفو الشامل، والعفو المحدود، والعفو المشروط. يعفي العفو الشامل جميع الجناة من المسؤولية عن جميع الجرائم، وعادةً ما يشجع على وقف الأعمال العدائية والدخول في مفاوضات. قد لا ينطبق العفو المحدود إلا على بعض الأشخاص أو جرائم معينة أو فترات زمنية معينة، في حين أن العفو المشروط يتطلب التطبيق الناجح والدعم من خلال الإدلاء بالشهادة أمام اللجنة.

في سيراليون، كفلت اتفاقية السلام بين حكومة سيراليون والمتمردين للمتمردين الحصول على حالات من العفو الشامل. وبالمقارنة، في جنوب أفريقيا، أعلنت التشريعات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة أن هذه اللجنة قد تقبل طلبات العفو على أساس درجة إفصاح الجاني والأهداف السياسية الراهنة. استطاعت لجنة تقصي الحقائق والمصالحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن توصي بالعفو، ولكن ليس للانتهاكات من الجرائم الدولية الخطيرة، مثل الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية. ولم تستطع لجنة تقصي الحقائق والمصالحة في تيمور الشرقية أن توصي أو تمنح عفوًا، على الرغم من أن عمليتها لإعادة إدماج الجناة في المجتمعات قد أدت إلى حصانتهم من المسؤولية المدنية أو الجنائية عن جرائم غير خطيرة.

ومع ذلك، أبطلت المحاكم الوطنية والدولية الأخيرة حالات العفو يتمتعون التي تمتع بها مسؤولون حكوميون من قبل. في عام 2003، أعادت حكومة الأرجنتين فتح قضايا حقوق الإنسان السابقة في الفترة ما بين عامي 1976 و1983 بعد إلغاء القوانين التي منحت الحصانات سابقًا. وبالمثل، في ديسمبر 2010، أصدرت محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان (IACHR) رأي إبطال قوانين العفو التي أنشئت سابقا والتي تحمي موظفي الدولة في البرازيل من انتهاكات حقوق الإنسان في الفترة ما بين إبريل 1972 ويناير 1975. كما تطلبت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان من الحكومة البرازيلية دفع تعويضات للضحايا.

التقرير النهائي والتوصيات

بمجرد أن تنتهي لجنة تقصي الحقائق والمصالحة من جمع معلوماتها، غالبًا ما تتطلب قوانين لجنة تقصي الحقائق والمصالحة منها إصدار تقرير نهائي. وينشر التقرير النهائي النتائج التي توصلت إليها لجنة تقصي الحقائق والمصالحة، ويتضمن توصيات للتنفيذ. إن هذا التقرير النهائي يثري العمل الذي تضطلع به اللجنة. إن كشف الحقيقة حول الانتهاكات السابقة بشكل عام هو أحد الأهداف الرئيسية لإنشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة، وغالبًا ما يكون نشر التقرير النهائي وسيلة رئيسية للكشف عن الحقيقة.

يختلف طول التقارير النهائية، ولكنها غالبًا ما تكون طويلة. إذا كان الأمر كذلك، فقد يكون من المناسب للجنة إنشاء نسخ تلخيص قصيرة يستطيع الجمهور الوصول إليه بسهولة أكبر. في جنوب أفريقيا، جاء التقرير النهائي للجنة تقصي الحقائق والمصالحة في خمس مجلدات طويلة، وتم توزيعه على نطاق واسع في إصداره الطويل جدًا، بالإضافة إلى نشره على شبكة الإنترنت بتنسيق تم تقسيمه إلى أجزاء أصغر. وعلى العكس من ذلك، في الأرجنتين، نشرت اللجنة التقرير النهائي للجنة الوطنية المعنية بالمختفين، فضلاً عن إصدار كتاب أقصر طولاً. أتاحت النسخة القصيرة لجزء كبير من السكان قراءة النتائج الرئيسية للتقرير النهائي.

قد تتخذ التوصيات الواردة في التقرير النهائي عددًا من الأشكال اعتمادًا على أهداف اللجنة وغاياتها. وقد يقترح التقرير النهائي إصلاحات قانونية أو مؤسسية أو تشريعية. كما أوصى هذا التقرير ببرنامج تعويضات للضحايا. وتكشف ممارسة الدول العامة أن التوصيات الملموسة والتي يمكن التحكم فيها تنطوي على احتمال أكبر للتنفيذ الناجح. وبالإضافة إلى ذلك، قد تشرح تشريعات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة

بالتفصيل إلى أي مدى يتعين على الحكومة الاضطلاع بواجب تنفيذ توصيات اللجنة، مما قد يؤثر بدوره في التوصيات، التي تصدرها اللجنة في نهاية المطاف، واحتمال تنفيذ هذه التوصيات بشكل فعال.

في السلفادور، أعلنت اتفاقية إنشاء اللجنة أن الأطراف اتفقت على تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير النهائي، مما يستدعي من الحكومة تنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة. اشتمل التقرير الصادر عن لجنة تقصي الحقائق والمصالحة في نهاية المطاف على توصيات عديدة، بما في ذلك إقالة أو استقالة أعضاء الخدمة العسكرية والمدنية، ومسؤولي القضاء الذين يُكتشف أنهم ارتكبوا انتهاكات لحقوق الإنسان، وإصلاح كبير للقوات المسلحة الوطنية ووكالات الأمن العام، وإنشاء الشرطة الوطنية المدنية، وتوزيع التعويضات المادية والمعنوية، وإنشاء آليات للرصد والمتابعة المحلية والدولية على حد سواء. وتم تنفيذ بعض التوصيات المحددة في التقرير النهائي في السلفادور. بعد بعض الضغوط الدولية، أقالته الحكومة في السلفادور ما يقرب من 200 من كبار المسؤولين وأجرت إصلاحات أساسية لعملية التعيين القضائي. ومع ذلك، تشير التقارير إلى أن الحكومة لم تنفذ بالكامل الإصلاحات القضائية، كما أنها لم تنشئ آلية للمتابعة.

الخاتمة

عند إنشاء لجان تقصي الحقائق والمصالحة، يراعي واضعو التشريعات في العادة عددًا من القضايا لتحديد أهداف وغايات اللجنة، بالإضافة إلى مهامها وصلاحياتها. تعالج قوانين لجان تقصي الحقائق والمصالحة، التي تم إنشاؤها وتنفيذها بعد التشاور مع السكان المتضررين، في كثير من الأحيان وبفعالية أكبر (مخاوف الضحايا، وبالتالي تُسهم في الهدف العام المتمثل في خلق بيئة تدعم المصالحة. إن التشريعات المحددة التي تنص على ولاية واضحة ويمكن التحكم فيها تعمل على تنفيذ الولاية بسهولة أكبر. وتساعد أحكام اختيار الموظفين، التي تشجع لجنة مستقلة ومحيدة، في الحصول على دعم الجمهور للجنة تقصي الحقائق والمصالحة. وإن منح اللجنة الوقت الكافي للوفاء بولايتها وصلاحياتها الكافية للإجبار على تعاون الأشخاص ذوي الصلة أو للتحقيق في جرائم معينة قد يساعد في التنفيذ الفعال لمهام اللجنة وأهدافها. كما أن تشريع لجنة تقصي الحقائق والمصالحة الذي يشجع على نشر التقرير النهائي والحصول عليه على نطاق واسع، ويتطلب قبول التوصيات التنفيذ الخاصة باللجنة، يمكنه أيضًا أن يساعد في منع تكرار تجاوزات حقوق الإنسان المماثلة في المستقبل.

في العديد من دول ما بعد الصراع، لا تزال هناك انقسامات في مجتمع ما بعد الصراع، وهي ترتبط عادةً بمظالم عميقة الجذور وتاريخ من انتهاكات حقوق الإنسان. إن إنشاء كيان يهدف إلى شرح الحقيقة المتعلقة بماضي الدولة وتعزيز المصالحة الوطنية يوفر آلية لمعالجة الأخطاء المرتكبة أثناء الصراع، وذلك بهدف التوصل إلى مجتمع أكثر تقاربًا. لا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا في حالة قبول السكان ككل للجنة تقصي الحقائق والمصالحة، مع التركيز بوجه خاص على الضحايا ومرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي. في حالة احترام لجنة تقصي الحقائق والمصالحة على نطاق واسع، وقيام هذه اللجنة بإدراج آراء الجمهور في عملياتها، وقدرتها على مقاومة الضغوط السياسية والتوقعات غير الواقعية، فقد تكون أداة فعالة للسماح لدولة بمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي وتحقيق قدر أكبر من الوحدة الوطنية.

الملحق الأول

لجان تقصي الحقائق والمصالحة: العناصر الرئيسية

الدولة	الولاية	الموظفون: الاختيار والتكوين	الموارد	مشاركة الجمهور	الأنشطة والصلاحيات الرئيسية	التقرير النهائي
الأرجنتين	تم إنشاء اللجنة الوطنية المعنية بالأشخاص المختفين (Comisión Nacional sobre la Desaparición de Personas, CONADEP) بموجب مرسوم رئاسي في عام 1983 للتحقيق في حالات اختفاء الأشخاص بين عامي 1976 و 1983، وتكشف هذه اللجنة الحقائق الواردة في تلك القضايا، بما في ذلك مواقع الهبئات. عملت لمدة 9 أشهر.	13 عضوًا في اللجنة (12 رجلاً وامرأة واحدة). وتم تعيين 10 أعضاء غير تشريعيين من قبل الرئيس ألفونسين وتم انتخاب 3 أعضاء من قبل نواب المجلس التشريعي في الكونجرس بالأرجنتين. حُوت اللجنة حق ترشيح رئيسها ووضع القواعد الفنية الخاصة بها.	يتم تمويلها بشكل كامل من قبل الحكومة. ولم تُبلغ عن أي قيود مالية.	سجلت ما يقرب من 7.000 شهادة، بما في ذلك 1.500 شهادة من الناجين. لم تعقد جلسات الاستماع العامة.	تم توثيق ما يقرب من 9.000 حالة اختفاء ما بين عامي 1976 و 1983، ولكن نظرًا لمخاوف الأسر من القدر، قدرت اللجنة العدد الصحيح لحالات الاختفاء بأنه يتراوح بين 10.000 و 30.000 حالة.	نشرت هذه اللجنة تقريرًا نهائيًا وإصدارًا أقصر بطول كتاب في سبتمبر 1984. وأوصت بـ "وضع برنامج تعويضات لعائلات المختفين ومواصلة الملاحقات القضائية وتحقيقات المتابعة المتعلقة بالأشخاص، الذين لا يزالون في عداد المفقودين. كما تمت التوصية بالإصلاح القضائي والتوعية بمجال حقوق الإنسان".
شيلي	تم إنشاء اللجنة الوطنية المعنية بالاعتقال السياسي والتعذيب (Comisión Nacional Sobre la Prisión Política y Tortura) بموجب المرسوم التنفيذي في 26 سبتمبر 2003 "لتوثيق انتهاكات الحقوق المدنية أو التعذيب لأسباب سياسية في الفترة ما بين 11 سبتمبر 1973 و 10 مارس 1990 من قبل موظفي الدولة والشعب الذي يعمل في خدمتهم".	8 أعضاء في اللجنة (6 رجال وامرأتان). ترأس المطران سيرجيو فاليش اللجنة.	يتم تمويلها بشكل كامل من قبل الحكومة. ولم تُبلغ عن أي قيود مالية.	تم أخذ الشهادة من 35868 نسمة، بُعد من بينهم 27255 شرعياً للتقرير الأول. وأضاف التقرير التكميلي 1.204 حالة.	"مع التوجيه لتحديد هوية الضحايا، اقترح تدابير التعويضات، وانتج تقريراً نهائيًا".	تم إصدار تقريرين. أولاً، صدر تقرير من 1.200 صفحة للرئيس ريكاردو لاجوس يوم 10 نوفمبر 2004. وقدمه لاغوس في خطاب متلفز. ووضع التقرير التكميلي (حسب طلب الرئيس) "في الاعتبار ما يقرب من 1.000 حالة إضافية قدمها الضحايا وعائلاتهم". ثم تم توفير التقارير على شبكة الإنترنت في عام 2009. وتم التوصية بتعويضات للضحايا.
تيمور الشرقية	تم إنشاء لجنة الاستقبال وتقصي الحقائق والمصالحة تحت رعاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية بموجب لائحة الإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية	تطلب جميع أعضاء اللجنة البالغ عددهم 7 إظهار التزامهم السابق لدعم حقوق الإنسان. وقد تم منع انضمام السياسيين	بعد تحويلها لجمع الأموال لدعم مهامها من الحكومات الأجنبية	المشاركة العامة العالية خلال مراحل التخطيط. مشاركة ما يقرب من 400.000 قروي لجرائم أقل. حضرت مجموعة	منح اللائحة الاستقلال للجنة. صلاحيات: (1) "أمر الأفراد بحضور جلسات الاستماع والإجابة عن الأسئلة، و(2) الأمر بإنتاج وثائق محددة أو كائنات ذات صلة	يُتطلب تقديم التقرير النهائي للجمهور من خلال نشره في الصحيفة الرسمية للدولة. ثم تُطلب من الحكومة "النظر في جميع التوصيات التي قدمتها اللجنة في تقريرها النهائي بهدف تنفيذها".

الدولة	الولاية	الموظفون: الاختيار والتكوين	الموارد	مشاركة الجمهور	الأنشطة والصلاحيات الرئيسية	التقرير النهائي
	10/2001 من قبل المجلس الوطني للمقاومة التيمورية في عام 2001 للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، التي وقعت في الفترة ما بين عامي 1974 و1999. وتم تمديد الولاية إلى 42 شهراً.	رقيعي المستوى. ويُطلب حلف اليمين أمام المدير الانتقالي. إن لجنة الاختيار تتألف من مجموعة متنوعة من أفراد المجتمع المدني الذين التمسوا ترشيحات الجمهور. كما تطلبت لجنة الاختيار التشاور مع جماعات المجتمع المحلي، لاسيما جماعات الأقليات.	والوكالات المتعددة الأطراف، والمنظمات غير الحكومية.	كبيرة من الجمهور والشيوخ والجنّة والضحايا الاجتماعات. وقرأ الجنّة البيانات الرسمية، ثم قدموا اعتذاراً. وإذا وجد الشيوخ الاعتذار مرض، فإنهم سيسألون الجمهور ما إذا كان ينبغي قبول مرتكب الجريمة مرة أخرى في المجتمع. سيصبح الجمهور بعد ذلك يقول "قبول" أو "لا"، وسوف تُبذل التعويضات.	بالاستفسارات"، و(3) طلب إصدار ولاية بحث، و(4) طلب معلومات من السلطات الحكومية سواء داخل وخارج تيمور الشرقية، و(5) "جمع المعلومات وعقد الاجتماعات" في دول أخرى، و(6) "عقد جلسات استماع عامة وخاصة، وحماية هوية بعض الشهود في جلسات الاستماع [هذه]". لا يمكن منح العفو، لكن مرتكبي جرائم الأقل خطورة يمكنهم الحصول على الحصانة من المسؤولية الجنائية والمدنية.	وأوصى التقرير النهائي بإجراءات تنفيذ إضافية، لتشمل الرقابة البرلمانية، إلى جانب تشكيل لجنة لإنشاء مؤسسة زميلة مكلفة بضمان الامتثال لجميع توصيات اللجنة.
السلفادور	تم إنشاء لجنة تقصي الحقائق في السلفادور (Comisión de la Verdad Para El Salvador, CVES) من خلال اتفاقيات المكسيك، بوساطة من الأمم المتحدة، في أبريل 1991 للتحقيق في "أعمال العنف الخطيرة" والانتهاكات التي وقعت منذ عام 1980 حتى التوقيع على اتفاقية السلام التي تنص على اللجنة.	"تم تعيين 3 أعضاء دوليين، جميعهم من الرجال، من قبيل الأمين العام" للأمم المتحدة. وترأسها الرئيس الكولومبي السابق بيليساريو بيبانكور. وأعضاء هذه اللجنة من الموظفين الدوليين فقط، خوفاً من تهديد الأعضاء المواطنين على أساس عملهم.	يتم توفير جميع الأموال من قبل الأمم المتحدة.	تم توثيق أكثر من 22.000 شكوى "نسبة 60% انطوت على القتل خارج نطاق القانون، ونسبة 25% انطوت على حالات الاختفاء، ونسبة 20% انطوت على التعذيب، وبعض هذه الشكاوي يزعم أكثر من شكل واحد من العنف".	أعلنت المادة 5 من اتفاقية السلام تشابولتيبيك "توضيح ووضع حد لأي مؤشر للإفلات من العقاب من جانب ضباط القوات المسلحة".	"أوصى بإقالة ضباط الجيش وموظفي الخدمة المدنية المدانين". دعا هذا التقرير إلى الإصلاح القضائي والقانوني المكثف والإصلاحات الأمنية والمؤسسية. "لم يدعو هذا التقرير إلى مقاضاة الجنّة المدانين". "التعويضات للضحايا، بما في ذلك النصب التذكارية والتعويض النقدي". "أوصى هذا التقرير بإنشاء منتدى يضم قطاع ممثل للمجتمع ويجب إنشاؤه لرصد تنفيذ التوصيات". ولم يتم إنشاء أي منظمة للمتابعة.
غانا	تم إنشاء لجنة المصالحة الوطنية بموجب القانون الوطني رقم 611 في يناير 2002 للتحقيق في "جرائم القتل والاختطاف والاختفاء والاحتجاز والتعذيب وسوء المعاملة والاستيلاء على الممتلكات" في الفترة ما بين عامي 1957 و1993.	8 أعضاء في اللجنة ورئيس. وتم تعيين أعضاء اللجنة من قبل الرئيس وجميعهم غانيون. 6 رجال و3 سيدات.	تم توفير الأموال من قبل البرلمان من الصندوق الموحد وأي أموال عامة وتبرعات ومنح أخرى.	"استمعت اللجنة إلى شهادات من 2.129 ضحية و79 جاني مزعوم. كما أدلى الرئيس السابق، جون جيرري رولينغز ومستشار الأمن القومي السابق، الكابتن كوجو تسيكاتا، بشهادتهما. وصدقوا أكثر من 2.000 جلسة استماع عامة".	حصلت اللجنة على أي معلومات وسجلات تتعلق بأداء مهام اللجنة. وزارت أي منشأة أو مكان من أجل إجراء التحقيقات. وسألت أي شخص في ما يتعلق بموضوع قيد التحقيق من قبل اللجنة. وربما تطلبت من أحد الأشخاص تقديم أي معلومات أو إنتاج أي وثيقة أو مادة. الحصول على صلاحية إصدار مذكرات الاستدعاء التي تتطلب حضور الشخص.	انتهت هذه اللجنة في عام 2004 وتم الإعلان عنها في عام 2005. أوصت بـ "برنامج تعويضات شامل، بما في ذلك الاعتذار، والنصب التذكاري، والتعويض النقدي". "كان المبلغ المدفوع للضحايا يعتمد على نوع الانتهاكات التي تم التعرض لها". واقترحت اللجنة "التعويضات لحوالي 3.000 ضحية قمع تحت حكم رولينغز". أوصت اللجنة بإصلاحات داخل السجون والشرطة والجيش".

الدولة	الولاية	الموظفون: الاختيار والتكوين	الموارد	مشاركة الجمهور	الأنشطة والصلاحيات الرئيسية	التقرير النهائي
غواتيمالا	صدر الأمر بلجنة التوضيح التاريخي من قبل اتفاقيات أوسلو لعام 1994، وتم إنشاؤها من خلال التشريع للتحقيق في الجرائم في الفترة ما بين عامي 1962 و1996. وقصر التشريع وقت عمل اللجنة على 6 أشهر (على الرغم من أن اللجنة حصلت على مزيد من الوقت بسبب مخاوف بشأن الفعالية).	3 أعضاء في اللجنة. واختار الأمين العام للأمم المتحدة رئيس اللجنة. تراوح عدد الموظفين ما بين 100 و200 موظف، وكانوا من أبناء غواتيمالا ودوليين.	استخدمت اللجنة خليطاً من أموال الحكومة والأموال الدولية.	خرج 9,000 شاهد علانية لوصف انتهاكات حقوق الإنسان. سجل 11,000 شخص 7,200 مقابلة في قاعدة بيانات.	كان الغرض: "توضيح انتهاكات حقوق الإنسان وأعمال العنف السابقة" ذات الصلة بالصراع المسلح، و"توفير معلومات موضوعية بشأن الأحداث خلال هذه الفترة"، و"صياغة توصيات محددة لتشجيع السلام والوئام الوطني في غواتيمالا"، و"على وجه الخصوص، اتخاذ تدابير للحفاظ على ذكرى الضحايا، وتعزيز ثقافة الاحترام المتبادل واحترام حقوق الإنسان، وتعزيز العملية الديمقراطية".	يحمل التقرير النهائي عنوان غواتيمالا: ذاكرة الصمت "أوصى بإنشاء آلية متابعة لمراقبة تنفيذ توصياته. كما أوصت اللجنة بأن تتصرف السلطات الغواتيمالية وفقاً لقانون البلاد بشأن المصالحة الوطنية، الذي يحتوي على مادة تمنح العفو عن الأفعال المتعلقة بمكافحة الأفعال الحقيقية للحرب، ولا يتم منح العفو للانتهاكات الخطيرة جداً لحقوق الإنسان، مثل الإبادة الجماعية".
ليبيريا	تم الاتفاق على لجنة تقصي الحقائق والمصالحة في ليبيريا في اتفاقيات السلام، وتمت الموافقة عليها من قبل السلطة التشريعية في يونيو 2005 للتحقيق في "الأسباب الجذرية للصراع، وأثر الصراع على المرأة والأطفال وعموم المجتمع الليبيري، والمسؤولية عن ارتكاب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان على نطاق واسع، وانتهاكات القانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، فضلاً عن الانتهاكات الصارخة للقانون المحلي"، ولك خلال الفترة من يناير 1979 حتى 14 أكتوبر 2003.	تشكلت هذه اللجنة من 9 أعضاء. وقامت الحكومة بتعيين لجنة اختيار مستقلة من 3 ممثلين من منظمات المجتمع المدني، و ممثلين اثنين من الأحزاب السياسية، وممثل واحد من الأمم المتحدة، وممثل واحد من المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس)، التي اختارت المرشحين. ثم يختار رئيس الدولة أعضاء اللجنة المدققين ويتم تأكيد هذا الاختيار من قبل السلطة التشريعية الوطنية. وتم إدراج المرأة في جميع جوانب عمل اللجنة.	عملت لجنة دولية استشارية فنية من 3 أشخاص مع لجنة تقصي الحقائق والمصالحة بشكل مباشر. وذكرت تشريعات التنفيذ الحكومة، والأفراد الليبيريين وغير الليبيريين، و"الحكومات الأجنبية والمؤسسات المالية الدولية، ومنظمات الأمم المتحدة المتخصصة، والمنظمات الدولية غير الحكومية" كجهات مانحة محتملة.	أشركت هذه اللجنة الجمهور من خلال ورش العمل، والدورات التدريبية، والندوات، والاجتماعات. وكانت جميع جلسات الاستماع مفتوحة أمام الجمهور. واستطاع الضحايا تقديم التماس لتسجيل جلسات الاستماع على شريط فيديو. تم نشر جميع المعلومات في النطاق العام، مع الاحتفاظ بأمن المعلومات المتعلقة بالهويات لمدة 20 عاماً.	مُنحت هذه اللجنة صلاحيات إجبار الشهود على الإدلاء بشهادتهم، والمنظمات على تسليم الوثائق، والإعلان عن الأشخاص المفقودين، ومنح حصانة لجميع الأشخاص أو المنظمات التي أدلت بتصريحات. وهناك صلاحيات التحقيق، وتحديد الانتهاكات، وجمع المعلومات. ألفت هذه اللجنة "سجلاً دقيقاً وموضوعياً للماضي وأصدرت توصيات تعكس الحقيقة لإعادة توحيد الجماعات المتنافسة والمصالحة بينها".	صدر تقرير في 1 يوليو 2009. وشمل توصيات لرئيس الدولة بخصوص: (أولاً) "التعويضات وإعادة التأهيل للضحايا والجنات الذين يحتاجون إلى خدمات إعادة التأهيل النفسي والاجتماعي وغيرها من خدمات إعادة التأهيل المتخصصة، (ثانياً) الإصلاحات القانونية والمؤسسية وغيرها، و(ثالثاً) الحاجة إلى مواصلة التحقيقات والتحريات في مسائل معينة، و(رابعاً) الحاجة إلى عقد المحاكمات في حالات معينة كما تراها لجنة تقصي الحقائق والمصالحة مناسبة".
المغرب	تأسست هيئة الإنصاف والمصالحة (IER) في نوفمبر 2003، وتم	16 عضواً في اللجنة ورئيس واحد. وكان	يتم تمويل هذه اللجنة من قبل	مُنح 22.000 ملف وما يقرب من 200 شخص	(1) "التحقيق في وتوثيق الانتهاكات الخطيرة (حالات الاختفاء القسري	على الرغم من القيود المفروضة على السلطات التحقيقية للجنة تقصي

الدولة	الولاية	الموظفون: الاختيار والتكوين	الموارد	مشاركة الجمهور	الأنشطة والصلاحيات الرئيسية	التقرير النهائي
	تكليفها بموجب مرسوم ملكي من الملك محمد السادس بالتحقيق في حالات انتهاك حقوق الإنسان التي وقعت خلال سنوات الرصاص (1956-1999).	أعضاء اللجنة الستة عشر ناشطين في مجال حقوق الإنسان، وكان الرئيس سجيناً سياسياً سابقاً، وهو إدريس بنزكري.	الحكومة.	الفرصة لتقديم الشهادة، بمعدل عشرين دقيقة لكلٍ منهم.	والاعتقال التعسفي) التي وقعت "في عهد حسين الثاني الذي بلغ ثمانية وثلاثين عاماً، و(2) "اتخاذ قرار بشأن حزم التعويض للضحايا والناجين، و(3) اقتراح حلول أخرى للضحايا، والضمانات ضد تكرار الانتهاكات، و(4) تقديم تقرير يوفر كلاً من السجل التاريخي العام والمعلومات المحددة لعائلات الضحايا". لم تستطع اللجنة تحديد هويات مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.	الحقائق والمصالحة، إلا أنها واصلت التحقيق وتقديم التوصيات على نطاق واسع، وذلك في ما يتعلق بجميع حالات انتهاك حقوق الإنسان التي تم اكتشافها. ووافقت على مبدأ العفو. إنها "حددت دور الدولة في ارتكاب الانتهاكات وطالبت باعتذار علني". وشددت اللجنة أيضاً على أهمية الإصلاح الدستوري. تشمل الإصلاحات الموصى بها الفصل بين السلطات وإنشاء نظام قضائي مستقل في نهاية المطاف.
نيبال	وافقت اللجنة على إبرام اتفاقية سلام عام 2006 مع المجموعة المتمردة الرئيسية، وهي الماويين. وهناك مشروع قانون صاغته وزارة السلام والإعمار لا يزال في شكل مسودة ولكن يدعو إلى "التحقيق في حقائق عن الأشخاص المتورطين في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وجرائم ضد الإنسانية أثناء الصراع المسلح".	كان يتعين مراقبة أعضاء اللجنة بالكامل من قبل هيئة حكومية معينة وأنشئت بإجماع الأحزاب السياسية.	يجب على الحكومة اتخاذ الترتيبات اللازمة لبناء والمواد الأخرى المطلوبة. وإذا كانت الموارد الحكومية غير كافية، فقد تسعى اللجنة للحصول على المنح من مصادر أجنبية.	مشاركة الجمهور في جلسات الاستماع.	لا يمكن التوصية ب"إجراء ضروري" من قبل اللجنة في حالة تورط الجنائي والضحية في إجراء مصالحة. وسيتم منح اللجنة صلاحية التوصية بالعفو للأشخاص، الذين "ارتكبوا انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أو جرائم ضد الإنسانية، في سياق الالتزام بواجباتها أو بهدف الوفاء بالدوافع السياسية". ولن يتوفر العفو لمرتكبي بعض أنواع القتل والتعذيب والمعاملة القاسية غير الإنسانية أو الاغتصاب.	يتطلب مشروع القانون أن تنفذ الحكومة توصيات اللجنة، بما في ذلك أي توصية لمتابعة المحاكمة الجنائية أو منح العفو للفرد. وتُكلف اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان برصد التنفيذ بالكامل.
سيراليون	تم تكليف لجنة تقصي الحقائق والمصالحة في اتفاقية سلام مع المجموعة الرئيسية المعارضة، والجبهة الثورية المتحدة، بعد ثماني سنوات من الصراع المسلح، بما يلي (1) مواجهة الإفلات من العقاب، و(2) كسر دائرة العنف، و(3) توفير منتدى لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان حتى يروا قصصهم، و(4) تقديم صورة واضحة للماضي، خلال الفترة 1991-2002.	7 أعضاء في اللجنة: 4 مواطنين و3 من غير المواطنين. وتم ترشيح غير المواطنين مباشرة من قبل مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان. وتم ترشيح المواطنين لأول مرة من قبل الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة. ثم حددت لجنة استشارية مع مجتمع سيراليون التشاوري القوائم النهائية. ثم تم	تم تمويل هذه اللجنة من قبل الحكومة من خلال صندوق خاص. وتخويلها بالحصول على تبرعات من الحكومات الأجنبية، والمنظمات الدولية، والمؤسسات، والمنظمات غير	عقدت بعض الجلسات العلنية للاستماع إلى أقوال الضحايا والتماس الردود من لمرتكبي الانتهاك المزعومين. جادل النقاد بأن مكون قول الحقيقة في جلسات الاستماع العلنية في سيراليون قد يكون أكثر نجاحاً، في حالة تشجيعه بشكل أكبر بممارسة الطقوس.	تم التصريح لها بإجراء التحقيقات، وإجراء البحوث، وعقد الجلسات العامة والخاصة على حد سواء مع كلٍّ من الضحايا والمقاتلين السابقين، وأخذ أقوال الأفراد. ومُنحت صلاحية إجبار الشهود على الإدلاء بالشهادة والمنظمات على كشف الوثائق. تم التصريح لها بطلب الحصول على مساعدة الشرطة في تنفيذ أعمالها. ويمكن فرض عقوبات جنائية على أي شخص أعاق أو تدخل عن عمد في عمل اللجنة. وكفلت اتفاقية بين الحكومة	تم إصدار التقرير النهائي في عام 2002. وعند تقديم التقرير، يجب على الرئيس: (1) تقديم نسخة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، و(2) تقديم نسخة إلى البرلمان، و(3) تنفيذ أي توصيات تستهدف كيانات الدولة، و(4) إنشاء لجنة متابعة لرصد تنفيذ التوصيات و تيسير تنفيذها، و(5) تقديم تقارير ربع سنوية إلى لجنة المتابعة لمدة 18 شهراً.

الدولة	الولاية	الموظفون: الاختيار والتكوين	الموارد	مشاركة الجمهور	الأنشطة والصلاحيات الرئيسية	التقرير النهائي
		إجراء المقابلات من قبل لجنة اختيار مكونة من معينين من قبل الرئيس، والقوات المسلحة، ومجلس الأديانة المشترك، ومنظمات حقوق الإنسان العاملة في سيراليون.	الحكومية. في الممارسة العملية، نسق مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان جهود اللجنة لجمع التبرعات.		والمتبردين للمتبردين الحصول على عفو شامل. كما تم تخويلها بالتحقيق في جميع الأفعال، بدءًا من أي فترة زمنية من شأنها أن تسمح بمعالجة الولاية على نحو فعال.	
جنوب أفريقيا	أنشئت لجنة تقصي الحقائق والمصالحة بموجب قانون تعزيز الوحدة الوطنية والمصالحة لعام 1995 لفضح وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان، التي أرتكبت في ظل نظام الفصل العنصري (1948-1994)، لتوفير التأهيل والتعويضات للضحايا، ولمنح العفو لمرتكبي الجرائم. تم حل هذه اللجنة بعد 6 سنوات.	17 أعضاء في اللجنة. وقد يُسمح لبعضين فقط من الأجانب. وهناك 3 لجان فرعية لتنفيذ أهدافها: أوصت لجنة انتهاكات حقوق الإنسان المسؤولة عن التحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ولجنة النظر في طلبات العفو المعتبرة من الجناة، ولجنة التعويض وإعادة التأهيل بتعويضات مناسبة متوسطة وطويلة الأجل.	تم تمويلها بشكل كامل من قبل الحكومة. ومع ذلك، لاحظت الحكومة عدم كفاية التمويل الذي ربما قد أثر في حجم تحقيقاتها. بلغت الميزانية 18 مليون دولار تقريبًا كل سنة على مدار سنتين ونصف.	وفرت هيئة الإذاعة في جنوب أفريقيا تغطية حية وكاملة لجلسات الاستماع العلنية. لم تقتصر جلسات الاستماع العلنية على المدن الكبيرة، ولكن تم عقدها في المناطق النائية كذلك. وأدلى أكثر من 22.000 ضحية بأقوالهم وطلب أكثر من "7.000 جاني العفو. وقدم ما يقرب من 10٪ من الضحايا أدلة في جلسات الاستماع العلنية".	تتمتع هذه اللجنة بسلطة أكبر بسبب الرعاية المزدوجة من قبل الرئيس والبرلمان. واستخدم ديزموند توتو إطار أخلاقيًا، عُرف باسم "أوبونتو"، وحث على أن الضحايا يمكنهم استعادة إنسانيتهم فقط من خلال التسامح والاعتراف الإنساني لمرتكب الجريمة. ومُنحت صلاحية إجبار الشهود على الإدلاء بالشهادة والمنظمات على كشف الوثائق. وأقنعت لجنة تقصي الحقائق والمصالحة الجناة للتقدم من خلال تقديم العفو، وهددت بملاحقة المتهمين الذين بقوا صامتين. حضر المعالجون أثناء الشهادات العامة أمام لجنة تقصي الحقائق والمصالحة لدعم كل من أولئك الذين يبلون بشهادتهم وأولئك الذين يستمعون لهم.	بلغ طول التقرير النهائي 5 مجلدات وتم إنتاجه وتسليمه إلى الرئيس مانديلا في أكتوبر 1998، ثم قدمه بعد ذلك للجمهور. وقدم التقرير 250 توصية، بما في ذلك توصيات وضع سياسة تعويضات شاملة لتعويض الضحايا كل على مدة وبناء النصب التذكارية العامة. وكان الاستنتاج الأولي أن الغالبية العظمى من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أرتكبت من قبل الحكومة السابقة من خلال قواتها الأمنية ووكالات إنفاذ القانون.

الدولة	الولاية	الموظفون: الاختيار والتكوين	الموارد	مشاركة الجمهور	الأنشطة والصلاحيات الرئيسية	التقرير النهائي
تونس	تشكلت اللجنة الوطنية للتحقيق في حقيقة الانتهاكات المرتكبة خلال الثورة بقرار من الحكومة المؤقتة في 17 يناير، وذلك لإثبات وقائع الانتهاكات خلال فترة الانتفاضة الأخيرة، بما في ذلك ما إذا كانت الشرطة انتهكت القانون، والأخطاء العسكرية، وحالات الاعتصاب، وأعمال العنف الأخرى التي ارتكبت خلال الاحتجاجات منذ ديسمبر كانون الأول عام 2010.	15 عضواً في اللجنة، و8 نساء من شرائح مختلفة من المجتمع المدني. وتم تعيينهم من قبل الرئيس فؤاد المبرع.	تزور اللجنة وتقوم بالتحقيق في منطقة تلو الأخرى ولكن مع عدم وجود ميزانية رسمية.	تلقت اللجنة ما يزيد على 1.000 شكوى من الجمهور. وتزور هذه اللجنة المناطق وتجمع المعلومات عن الحسابات المباشرة.	إنها لا تُصدر أحكاماً ولكنها تقوم بدور قضاة التحقيق. وستقدم توصيات في ما يتعلق بالحالات التي يجب أن تمثل أمام محكمة جنائيات أو جنح. وتستقبل المواطنين وتسجل طلباتهم، وشهاداتهم المباشرة في حالة الضحايا وأسرهم. ويتم تسجيل كل شيء في البث الرقمي. إنها تستمع للشهود، في حالة حضورهم، ثم تستدعي المسؤولين.	سوف يشمل التقرير أحياناً موثقة قبل وأثناء الثورة، والضحايا، والجنّة. وسيقدم توصيات بناءً على نتائج حول كيفية إصلاح النظام وتدريب الأشخاص.
أوغندا (لجنة التحقيق في حالات اختفاء الأشخاص)	أنشئت لجنة التحقيق في حالات اختفاء الأشخاص من قبل الرئيس السابق عيدي أمين دادا في عام 1974، ويعد ذلك بشكل جزئي استجابة لضغوط المجتمع الدولي، لحساب الأعداد الكبيرة للأشخاص المفقودين في أوغندا، وتم تكليفها بالتحقيق في حالات الاختفاء بدءاً من عام 1971 حتى عام 1974.	4 أعضاء في اللجنة: قاضي مغترب باكستاني، واثنتان من مدراء الشرطة الأوغندية، وضابط في الجيش الأوغندي.	غير محددة، ولكن يبدو أن التمويل الحكومي قد تم استخدامه لتنفيذ الولاية.	جمعت المعلومات خلال جلسات استماع عامة وشهادة شخصية من كل من المدنيين وجنود الجيش. وأدلى 545 شاهداً بشهادته. غطت وسائل الإعلام الإخبارية جلسات الاستماع العامة بصفة يومية وأذاعتها مباشرة على الراديو.	للتحقيق في الاتهامات المتعلقة بحالات الاختفاء، ولتحديد ما إذا كان أولئك المفقودين أحياء أو أموات، ولتحديد ما إذا كان الأفراد المفقودون لا يزالون في أوغندا، وإذا لم يكن الأمر كذلك، فلماذا غادروا البلاد، وبالنسبة لأي شخص ثبت أنه قد مات، لتوضيح الظروف المحيطة بالكيفية والأسباب، ولتحديد ما إذا كان أي شخص في أوغندا مسؤولاً جنائياً عن حالات الاختفاء أو لا، وما ينبغي القيام به حيال هؤلاء الأشخاص، وإصدار توصيات لأوغندا لوضع حد لحالات الاختفاء.	زاد عدد صفحات التقرير على 836 صفحة من القصص الشخصية من المدنيين والجنود الأوغنديين. وشملت الأدلة المدنيين شهادة شخصية وذكريات من أقارب/أصدقاء الأشخاص المختفين. وشرحت الأدلة من الجنود بالتفصيل أدوارهم في حالات الاختفاء أو في تحديد مكان المفقودين. لم تُنصَح التوصيات.

الدولة	الولاية	الموظفون: الاختيار والتكوين	الموارد	مشاركة الجمهور	الأنشطة والصلاحيات الرئيسية	التقرير النهائي
أوغندا (لجنة التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان)	كلفت لجنة التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان (CIVHR) بالتحقيق في جميع الجرائم الوحشية التي وقعت في أوغندا منذ الاستقلال في عام 1962 حتى عام 1986، وقد تم تأسيسها من قبل الرئيس بوري موسيفيني في عام 1986، مع ولاية واسعة جدًا.	إما 5 أو 6 أعضاء في اللجنة، وكلهم من الذكور. تم اختيارهم جميعاً من قبل الرئيس موسيفيني.	تم تمويلها لفترة قصيرة منذ إنشائها. وبعد عام 1987، تبرعت مؤسسة فورد بمبلغ 93.000 دولار أمريكي لهذه اللجنة.	ومثل 608 شهود أمام لجنة التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان.	عززت هذه اللجنة مهمة الادعاء العام. وسافرت اللجنة على نطاق واسع في جميع أنحاء البلاد، وعقدت جلسات استماع علنية تم بث بعضها على الإذاعة العامة، وجمعت الشهادات في سبعة عشر مقاطعة. لم تشمل على أي أليات تنفيذ في مرحلتها التنفيذية.	وفرت المحاكمة، إلا أن الحكومة مررت قانون العفو على الفور، وبالتالي أحبطت غرضها. وقدم أعضاء اللجنة التوصيات التي تجاوزت نطاق السلطة الممنوحة لهم. تم تنفيذ عدد قليل من التوصيات.